

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ

وَمُطَبَعُ الْمَطْبَعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي على منزلة المؤمنين بكم خطابه ورفع درجة العالمين بمعاني كتابه
المستبين منكم بمرئى لاصابة وثوابه والصلوة على النبي واصحابه والسلام على ابي
وبعد فان اصل الفقه اربعة كتاب الله تعالى سنة رسوله وجميع الامة والقياس وكذا من البحث في كل
من هذه الامتيازات يعلم بذلك طريق تخرج الاحكام البحث الاول في كتاب الله تعالى **فصل في**
والعام فالخاص لفظ وضع لمعنى معلوم او لمعنى معلوم على الافراد كقولنا في تخصيص الفرد زيد في
النوع رجل وفي تخصيص الجنس انسان **والعام** كل لفظ ينتظم جمعا من الافراد اما لفظ كقولنا
مسلمون ومشركون واما معنى كقولنا من ما **وحكم الخاص** الكتاب وجعل العبد لاصالة فان
خبر الواحد القياس فان امكن الجمع بينهما بدو تغيير في حكم الخاص ليعمل بهما ولا يعمل بالكتاب بترك ما يقابل
مثاله في قوله تعالى لا تقربوا الصلوات الى الفحشاء والمنكر بل يحسنون مثاله في قوله تعالى لا تقربوا الصلوات الى الفحشاء والمنكر بل يحسنون
ولو حمل الاقراء على الاطحا كما ذهب الشافعي لم باعتبار ان الظاهر المذكور والمحض في الكتاب في الجمع
التاثير دل على الجمع المذكور وهو الظاهر لم ترك العمل بحكم الخاص من جملة على الظاهر لا يوجب العمل
على وجهين

لا
قوله علنا اي خذ علمك بحسب
فرضه على المؤمنين في الازواج والارث
ما اكده الله في الكتاب وفي الحديث
اي ما او ثبت من الحديث في الكتاب
ما اوجب من العوض في ما يوجب في
فرضه خاص في التقدير الشرعي لانه
لما اختلفت في الغرض ويوجب في التقدير
تعيين المقدار يجوز التخصيص عند الاثني
مجلسين لا يوجب المقدار من عشر
فرضه في الاصل من عشر فخصار
الا اشتغال بالبيع وما
الا قدر الى ما

۵۔ فلا تملكون رباً على رب محمد و عندنا ثلثون

بسم الله الرحمن الرحيم

قولك افضل من ان يكون في حالة ان
التجارة ونحوها في حالة ان
في حالة التوافق فواجب او مستحب
منه ايضا فان **س** قوله من جميع
فاجمع ان يوقع ثلثا في مهر واحد والثلث
ان يفرق الثلث في ثلث المهر ويجاب
ارسل الثلث جميعا في دفعه واحدة
او ينفذ واحدك جاز في الثلثين و الثلث
وعننا اجمع بين المطلقتين واحدة بغير
لانه يخالف السنة فان النكاح
سنة يتلقا به المصالح الدينية والدنيوية
فيكون له البطالة الا على قدر ما يوجب
الخلاص من **س** قوله بخلاف ما اختاره
المتأخرون منهم اي من اصحابنا ارضى بقوله
عترض في هذا دليلان دليل اعمى كما قال
الشافعي واخص به لان النكاح الاول
لم ينفذ عنه ودليل الحوت كما قال ابو
صيفة واصحابه فقلنا بعد المصلح تغلبوا
على المال بما طامروا به **س** قوله
اي في قوله نعم جزا اباكم ونحوه
يكون نعم جزا بعض

[illegible]

حل المزنا فلا يرد عليه التفرغ حل لقوله صلى الله عليه وسلم لا يكره البكر جلد مائة وتفرغ علم بل حل
بالخبر على جلايته يحكم الكتاب فيكون الحد حد شرعيا يحكم الكتاب والتفرغ شرعا عاينته حكم
وكذلك وقوله تعالى يطوفوا بالبيت العتيق مطلقا وهو الطواف بالبيت فلهذا عطف الوضوء بالحكم
على جلايته يحكم الكتاب بان يكون مطلقا وهو الطواف بالبيت العتيق مطلقا وهو الطواف بالبيت
الادوم بترك الوضوء واجب بل هو كذلك وقوله تعالى ولا تأكلوا مما رزقكم الله من هذه الاشياء الا مما
يحكم الخبر ولكن يعبر عن جلايته يحكم الكتاب فيكون مطلقا وهو الطواف بالبيت العتيق مطلقا وهو الطواف بالبيت
قليل يجوز الوضوء بماء الزعفران ويجوز ما عطف على طاهر غير احد فانه لا يشترط المصدر الصحيح مطلقا لما هو هذا
مطلقا فقبل المضائق ما زال عنه اسم الماء بل قد قيل تحت حكم مطلق الماء وكان شرط بقاءه على صفة
من السماء فيه طهارة هذا المطلق وهو يخرج حكم ماء الزعفران والصابون والاشياء وامثاله فخرج عن حدة
الماء النجس بقاؤه ولكن يرد ليطهر كم والنجس لا يقبل الطهارة وهذه الاشارة علم ان البحث شرط الوضوء
الوضوء فان تحصيل الطهارة بدون وجوب الحدث محال قال بعض الفقهاء المظاهر اذ اجتمع امره في حله
لا يستأنف الاطلاص لا الكتاب مطلق في خواطهم فلا يرد عليه شرط عدم المسيس بالقياس على الصوم
يجوز على اطلاقه والمفيد على تقيده وكذلك قلنا الرقية في كفارة الظهار والباين مطهرة فلا حرج في
الايمان بالقياس على كفارة القتل فان قيل ان الكتاب في صحيحه مطلقا البعض قيد هو عقد
بالخبر والكتاب مطلق في انتهاء الحجة الغليظة بالتحاح وقيد قوله بالدخول بحديث امره في حله
ان الكتاب ليس مطلقا في باب المسح فان حكمه المطلق ان يكون الا في كراهية التيامن والاقا
كان منها ليد بات بالماضي فانه لو صح على المصنف او الثنتين لا يكره لكل فرضا وفيه المطلق

2

[illegible]

حتى لو حال عليه الحول يجب لزكاة عنده في بضائ الغنم ولا تحت في الدارهم ولو ترج بعض

وجوه المشتركة ببيان من قبل المتكلم كان مقصودا وحكمة انما يجب العمل به يقتينا مثاله اذا قال لقول
 ابن تيمية على المراد به او يدل من جهة قطعا دليل في الكلام او خارجا على ان المراد به المسمى
 على عشرة دراهم من نقد بخلاف قوله من نقد بخلاف القسيرة فلو كان ذلك لكان منزها الى غا

فقد ابدى بطريق التاويل في ترجح المفسر فلا يحجب البدر
 اى بدلالة العرب ١٢ اسئل على الاول ١٢ م

كل لفظ وضعه واضع اللغة بآراءه شي فهو حقيقة له ولو استعمل في غيره يكون مجازا
لا حقيقة له الحقيقة مع المجاز لا يجتمعان ^{٥٤} ارادة من لفظ واحد حالة واحدة ولهذا لما

اريد ما يدخل في الصاع بقوله عليه السلام لا يتبعوا الداهية بالداهية ولا الصاع بالصاع
وهو نسخة الدرة الموقرة الموقرة

سقط اعتبار نفس الصاع حتى جاز بيع الواحد بالاثنتين ولما ريد الوقاع من اية الملاسة
 لئلا يترجم النجم من الحقيقة والنجاز ١٢ من
 سقط اعتبار الرادة المس باليد قال محل اذا اوصى لواليه وله موالي اعقبتهم ولمواليه موالي اعقبتهم
 اي من ماله

كانت الوصية لمواليه دون موالى اليه في السيرة الكبر والاسنام من اهل الحرب على ابائهم لا تلج
في الامان ولو استقاموا على ما نتم الا يثبت الامان في حق الجند وعلى هذا قلنا اذا اوصى لابي

بفـ فلان لا تدخل المصانة بالهـ في حكم الوصية ولو اوصى لبي فلان وله بنون و بنو بنيه
اي التي اوصيت بكارها بالزنا ١٢ م

كأنت الوصيه لبنيه دون بني بنيه قال نعم ابنا الوصيه لا يبيع فله وهو اجنبية كآرك
على العقد حتى لو زني بها لا يحسن^{في} لن قال اذا حلف لا يبيع عزمه في دار فلان يحسن ولو دخل
لأن العقد لما صار امراد اسقط ارادة الوصي^{في} الم^{في} ركمو كونه في بيعه باجر

حافيا اور اكياد كذا لك لو حلف لا يسكن دار فلان تحت ثوب كانت الدار ملكا لفلان او كانت
 "وضع القدم في الدخول حافيا حقيقة" في الدخول راكب برزخا ۱۳
 او عارية وذلك جمع بين الحقيقة والمجاز وكذا لك لو قال عبده حر يوم يقدم فلان قدم فلان

مسند علی القضاة فی توضیح المسائل
لید او غار الحیت فی توضیح المسائل
ای که انقضای آنرا در وضع قدس فی الحقیقت
بجای آنکه انقضای آنرا در وضع قدس فی الحقیقت
بجای آنکه انقضای آنرا در وضع قدس فی الحقیقت

[illegible]

جواب عن التفتيش الثاني ١٣ م

إلى اليوم ومستمرة

مطلة الوقت كعاد

ایک

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه الشجرة او من هذه

القد حق لو اكل مرع

منه الذي يصف

الحق

المجلد الحف

التوكيل بمقتضى الخصم

بجملته كان التوكيد

لها مجاز متعارف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله
والصلاة والسلام على
الأنبياء والبرية

الى علي بن ابي طالب

الحظوة بطريق عمومي

يُضَرِّفُ إِلَى الشَّرْبِ مِنْهُ

عن أبي بصير

ممكنه

الحقيقة

من لیبون وین وچ

فقال لا خرف قد لا يجب الجحد عليه لا حقاً التصديق له في غير فصل في التقابل ونحوه
الظاهر النص المفسر والحكم مع ما يقابلها من النفي والشك والجل والتشابه لظاهر كل كلام
المراد بالسامع بنفس السامع من غير تأمل النص ما سبق الكلام لاجل مثالي قوله نفاذ لحل البيع
فلاية سيقت لبيا التفرقة بين البيع والربو لرد للمادة الكفار من التوثيق بها حيث قالوا انما البيع
وقد علم حل البيع وحرمة الربو بنفس السامع فصا ذلك نصاً في التفرقة ظاهراً في حل البيع وحرمة
وكذلك قوله لكانوا اما طاب لكم من النساء مثني وثلاث رابع سبق الكلام لبيا العدة وقدم الاطلاق
والاجاب بنفس السامع فصا ذلك ظاهراً في حق الاطلاق نصاً في بيا العدة وكذلك قوله لكانوا اجاباً عليكم ان
النساء عالم متضمن او تفرص من فريضة نص في حكم من لم يسم لها المهر وظاهر في استبداد الزوج
واشارة الى ان النكاح بد ذكر المهر يصح كذلك قوله عليه السلام من ملك دار حرم محرم منه
نص في استحقاق القربى وظاهر في ثبوت الملك وحكم الظاهر والنص حوب العمل بهما ما بين احاب
مع لحاق الارادة الغير وذلك عزلة الجامع للحقيقة وعليه قلنا اذا اشتري قربة حق عتق
هو مقتاويك بالاولى اما يظهر التفاوت بينهما عند المقابلة وهذا القول لما طلع نفسك فقالت
نفس بيع الاطلاق جعياً لان هذا نص في الاطلاق ظاهراً في البيوع فيخرج العمل بالنص وكذلك قوله
لا حل عينة اشترى من الجاهل بالانها نص في بيا العدة وظاهر في جارة شرب المهر وقوله عليه استرجعوا
البيع فان عامة عدا القبر منه نص في وجوب الاحتراز عن البيوع فيخرج النص في الاطلاق وحل شرب
اصلاً وقوله عليه السلام ما سقتة السامع فبها القبر نص في بيا العدة وقوله عليه السلام ليس في الخضر
صلى ما دل في نفي العتق ان الصلح يحصل وجوها فيخرج الاول على الثاني واما المفسر فانه

قوله لا خرف قد لا يجب الجحد عليه لا حقاً التصديق له في غير فصل في التقابل ونحوه
الظاهر النص المفسر والحكم مع ما يقابلها من النفي والشك والجل والتشابه لظاهر كل كلام
المراد بالسامع بنفس السامع من غير تأمل النص ما سبق الكلام لاجل مثالي قوله نفاذ لحل البيع
فلاية سيقت لبيا التفرقة بين البيع والربو لرد للمادة الكفار من التوثيق بها حيث قالوا انما البيع
وقد علم حل البيع وحرمة الربو بنفس السامع فصا ذلك نصاً في التفرقة ظاهراً في حل البيع وحرمة
وكذلك قوله لكانوا اما طاب لكم من النساء مثني وثلاث رابع سبق الكلام لبيا العدة وقدم الاطلاق
والاجاب بنفس السامع فصا ذلك ظاهراً في حق الاطلاق نصاً في بيا العدة وكذلك قوله لكانوا اجاباً عليكم ان
النساء عالم متضمن او تفرص من فريضة نص في حكم من لم يسم لها المهر وظاهر في استبداد الزوج
واشارة الى ان النكاح بد ذكر المهر يصح كذلك قوله عليه السلام من ملك دار حرم محرم منه
نص في استحقاق القربى وظاهر في ثبوت الملك وحكم الظاهر والنص حوب العمل بهما ما بين احاب
مع لحاق الارادة الغير وذلك عزلة الجامع للحقيقة وعليه قلنا اذا اشتري قربة حق عتق
هو مقتاويك بالاولى اما يظهر التفاوت بينهما عند المقابلة وهذا القول لما طلع نفسك فقالت
نفس بيع الاطلاق جعياً لان هذا نص في الاطلاق ظاهراً في البيوع فيخرج العمل بالنص وكذلك قوله
لا حل عينة اشترى من الجاهل بالانها نص في بيا العدة وظاهر في جارة شرب المهر وقوله عليه استرجعوا
البيع فان عامة عدا القبر منه نص في وجوب الاحتراز عن البيوع فيخرج النص في الاطلاق وحل شرب
اصلاً وقوله عليه السلام ما سقتة السامع فبها القبر نص في بيا العدة وقوله عليه السلام ليس في الخضر
صلى ما دل في نفي العتق ان الصلح يحصل وجوها فيخرج الاول على الثاني واما المفسر فانه

من اللفظ ببيان من قبل المتكلم بحيث لا يبقى معه احتمال التأويل والتخصيص مثاله في قوله

فانجيل الملكة كلوم اجيوس واسم الملكة تظاهر في العيون الارواح التي تصيد فاسد الخبيث هو كلوم

بقول حق التفرقة في السجدة فانسد القلوب بقبول الجمع وفي السجدة اذا قل تزوجت ابكدا

انرا و جہ ظہر النکاح الا ان احقلا لمعة قائم فيقول شہر افسر المراد بفقننا هذا متعق وليشرح

عولف من عبد من المتكبح نصر في يوم الالف الاربعه الاحتمال التفسير يا وقيق له عمر العبد

عن المتابعين للمؤلفين المفسرين على النص في لا يلزم المال لا عند قبض العبد والمتابع قوله لا فلا يلزم

ظاهر الآخر البصر في نقد البلد فادوات من نقد بلد كذا ليرجع للمفسر على النص فلا يضر نقد البلد بل نقد البلد كذا هذا وانما

الحكم هو ما زاد في حق المفسر بحيث لا يجوز خلافه أصلاً معناه في الكتاب أن الله بكل شيء عليم (الله تعالى)

شيتا وفي الحكم ما قلنا في الاقرار انه لا عمل الف مرغن هذا العبد فان هذا اللفظ يحكم في الزيادة كاعتد

وعلى هذا نظرنا في حكم المفسر والحكم الزم العمل بما لا يخالفه ثم هذه الأربعة اعتبارات في ثقلها فافهم

الشيء ضد النص المشكي ضد المفسر المحل ضد الحكم المتشابه فالخفي ملحق بالرادية لعرضها من حيث الصيغة

في قول لغو السارق والسارقة فاقطعوا ايديهما فان كان ظلم في حقهما فليؤتى من ظلمهما ما لا يؤتى المحسنين

قوله تعالى الزانية والزاني ظاهراً في حق الزاني خفي في حق اللواط ولو حلف لا يأكل فأكلم كان ظميراً فباعته كذبة

خفاء

عَلَى الْخَوَافِ كَمَا نَعْرِضُ عَلَى السَّامِعِ حَقِيقَةً دَخَلَ فِي أَشْكَالِهِ وَأَمْثَالِهِ حَتَّى كَيْفَالَّذِي لَا يَلْزَمُ تَحْقِيقَهَا

يغير عرامتاه في الأحكام حلف لا يدم فقه ظم الدرس فاعلم مشكك في البسطن

حتى يطلب مغفرة لا يفرق بين ذلك المعنى هل يوجد في النص

[illegible]

[illegible]

ومما احتل وجها فصار بحال لا يوقف على المراد الا ببيان من قبل التكم ونظير في الشرح بيان قوله تعالى
وحرّم الربوا فان المفهوم من الربوا هو الزيادة المطلقة وهي غير مرادة بل المراد الزيادة للحالة
العرضية في بيع المقدر المتجانسة واللفظ لا دلالة له على هذا ولا يميل المراد بالتأمل ثم فوف
في الخفاء المتشابه مثال المتشابه المحرّض والمقطوع في اكل السور وحكم المحل والمشتابه باعتقاده حقيقة
به حتى ياتي البيان فصل فصار ترك به خفاء الالفاظ وما يترك به حقيقة اللفظ
التي اعم احدها دلالة العرف وذلك لان ثبوت الاحكام بالالفاظا مما كان للولاية
اللفظ على المعنى المراد للتكم فاذا كان المعنى متعارفا بين الناس كان ذلك المعنى
المتعارف دليلا على انه هو المراد به ظلم اذ يترتب عليه الحكم مثاله حلف لا يشترى
فهو على تعارفه الناس فلا يثبت براس العصفور والحمام ولو حلف لا ياكل بيضا كان ذلك
المتعارف فلا يثبت تناول ابيض العصفور والحمام وهذا ظهر ان ترك الحقيقة لا يوجب
الى المجاز بل جاز ان يثبت به الحقيقة القاصرة في مثاله تقييد العام بالبصر كذلك لو نذر سخاوة
المبييت الله ان يرضي شيئا بطعم الكعبة يلزمه حج باذعان معلقة لوجوه العرف والثاني قد
يترك الحقيقة بدلالة في نفس الجك كرم مثاله اذا قل كل مملوك في حرم يفتقر مكاتبه
ولا من اعتق بعضه الا اذا نوى وهو يلزم لان لفظ المملوك يتناول امر كل وجه والمكاتب كل
مملوك وجه لهذا لم يجرى تصرف فيه ولا يجل له وعلى المكاتبته ولو تزوج المكاتب ثبت مولاكه
ملك المملوك وثبت اليه لم يفسد النكاح واذا لم يكن مملوكا من كل وجه لا يخل تحت لفظ المملوك
المطلوب وهذا بخلاف المذموم والولد فان المملك فيها كامل فلهذا حل وطى للذرية وام

فهو على ما تعارفنا الناس فلا يحسن برأس العصفور والحمام ولو حلف لا ياكل بيضا كان ذلك
 المتعارف فلا يحسن تناول اضر العصفور والحمام وهكذا ظهر ان ترك الحقيقة لا يجب
 الى الجاز بل جاز ان يثبت به الحقيقة القاصرة ومثاله تقييد العام بالبصر كذا لو قلنا نحن
 المبيت الله ان انضرب شيئا بحطم الكعبة يلزمه حج بافعال معلقة لوجود العرف والثاني قد
 يترك الحقيقة بدلالة في نفس الجرم مثاله اذا قل كل مملوك في حرم ليعتق مكاتبه
 ولا من اعتق بعضه الا اذا نوى دخوله لم يملك لان لفظ المملوك يتناول امر كل وجه والمكاتب
 مملوك وهذا اليم بحرف فيه ولا يخلو على المكاتبه ولو تزوج المكاتب ثبت مو
 ملك المملوك ثبت البنت لم يصند النكاح واذا لم يكن مملوكا من كل وجه لا يخل تحت لفظ المملوك
 المطلق وهذا الوجه الذي دام الولد فار المملك فيها كامل فلهذا حل وطى للدينق وام

في قوله لا يملك في الرق من حيث انه يزول لا محالة وعلى هذا قلنا او اعتق المكاتب كما
 في قوله لا يملك في الرق من حيث انه يزول لا محالة وعلى هذا قلنا او اعتق المكاتب كما
 في قوله لا يملك في الرق من حيث انه يزول لا محالة وعلى هذا قلنا او اعتق المكاتب كما

واما الفقصان في الرق من حيث انه يزول لا محالة وعلى هذا قلنا او اعتق المكاتب كما
 في قوله لا يملك في الرق من حيث انه يزول لا محالة وعلى هذا قلنا او اعتق المكاتب كما

يسيرة بازاله الرق فاذا كان الرق في المكاتب كاملا كان تحرير تحرير اعم جميع
 الوجه وفي المدبر وام الولد ما كان الرق ناقصا لا يكون التحرير تحرير اعم جميع

قد يترك الحقيقة بدلالة سياق الكلام قال في السير الكبير اذا قال المسلم الحر بي نزل فنزل كما انما
 ولو قال نزل اركنت رجلا فنزل لا يكون امنا ولو قال الحر امان امان فقل المسلم الامان

ولو قال لا ما استعهم ما تلقى عدا ولا يعجل حتى ترى فنزل لا يكون امنا ولو قال اشترى جارية لخذ
 فاشترى العبد او الشراء لا يجوز ولو قال اشترى جارية حق طاء فاشترى اخته من

لا يكون عن الموكل وعلى هذا قلنا في قوله عليه السلام اذا وقع الذباب في طعام احل
 فامقلوه ثم انقلوه فان في احل جناحية داء وفي الاخرى دواء انه ليقدّم الداء على الدواء

في سياق الكلام على ان المقلد دفع الاذى عنك لا من قبلك فالتشريع فليس يمكن للايجاب
 انما الصدقة واللفظ عقيب قوله فاعلم من يلزمك في الصدقة قايد على ان ذكر الاصلنا

لقطع طمعهم من الصدقة قايد بيان المصارف لها فلا يتوقف الخروج عن العهدة
 الاداء الى الكل والرابع قد يترك الحقيقة بدلالة من قبل المتكلم مثاله قوله فاعلم من شاء

ومن شاء فليكم وذلك لان الله تعالى حكيم والكفر قبيح والحكيم لا يأمرون بغيره
 دلالة اللفظ على الامر بحكمة الامر وعلى هذا قلنا اذا وكل بشراء اللحم فان كان مسافرا نزل

على الطريق فهو على المطبخ او على المشوي وان كان صاحب منزل فهو على التي ومن هذا الوجه
 في قوله لا يملك في الرق من حيث انه يزول لا محالة وعلى هذا قلنا او اعتق المكاتب كما

في قوله لا يملك في الرق من حيث انه يزول لا محالة وعلى هذا قلنا او اعتق المكاتب كما
 في قوله لا يملك في الرق من حيث انه يزول لا محالة وعلى هذا قلنا او اعتق المكاتب كما
 في قوله لا يملك في الرق من حيث انه يزول لا محالة وعلى هذا قلنا او اعتق المكاتب كما

بمين الفور مثال اذا قال تعالى تقدمي فقال والله لا اتغدى ينصرف ذلك الى
 الغداء المدعو اليه حق لو تغدى بعد ذلك في منزله او مع غيره في ذلك اليوم
 واذا قامت المرأة تريد الخروج فقال الزوج ان خرجت فلنت كذا كان الحكم
 على الحال حتى لو خرجت بعد ذلك لا يثبت الخامس قد يترك الحقيقة بدلالة محل الكلام
 بان كان المحل لا يقتل حقيقة اللفظ ومثاله الفقهاء بخارج المحل لفظ البيع للبيعة والقليل
 في حق اللفظ عند وفي حق الحكم عند ما فصل في متعلقات النصوص تغني عن عبارة
 سيق الكلام لاجله مثاله في قوله تعالى للفقراء المهاجرين الذين اخرجوا من ديارهم
 سيق لبيان استحقاق العنة فصار ايضا في ذلك وقد ثبت فقرهم بنظم النصوص
 بالشراء منهم وتصرفاته من البيع والهبة والاعتاق وحكم ثبوت الاستغناء وثبوت
 للغازي وعجز المالك عن انتزاعه من يده وتفرغاته وكذلك قوله تعالى اجعل لكم
 الصيام الرقبة الى قوله تعالى انما الصيام الى الليل فالصيام في اول الصبح حتى

فان قيل ان قوله تعالى تقدمي فقال والله لا اتغدى ينصرف ذلك الى الغداء المدعو اليه حق لو تغدى بعد ذلك في منزله او مع غيره في ذلك اليوم واذا قامت المرأة تريد الخروج فقال الزوج ان خرجت فلنت كذا كان الحكم على الحال حتى لو خرجت بعد ذلك لا يثبت الخامس قد يترك الحقيقة بدلالة محل الكلام بان كان المحل لا يقتل حقيقة اللفظ ومثاله الفقهاء بخارج المحل لفظ البيع للبيعة والقليل في حق اللفظ عند وفي حق الحكم عند ما فصل في متعلقات النصوص تغني عن عبارة سيق الكلام لاجله مثاله في قوله تعالى للفقراء المهاجرين الذين اخرجوا من ديارهم سيق لبيان استحقاق العنة فصار ايضا في ذلك وقد ثبت فقرهم بنظم النصوص بالشراء منهم وتصرفاته من البيع والهبة والاعتاق وحكم ثبوت الاستغناء وثبوت للغازي وعجز المالك عن انتزاعه من يده وتفرغاته وكذلك قوله تعالى اجعل لكم الصيام الرقبة الى قوله تعالى انما الصيام الى الليل فالصيام في اول الصبح حتى

مع الجناية لان من ضرورة حل المباشرة الى الصبح ان يكون الجزء الاول من النهار مع
وجوب الجناية والامساك في ذلك الجزء صوم امر العبد باقامه فكان هذا الشك
لان الجناية لا تنافي الصوم ولم من ذلك المضمضة والاستنساخ
ينافي بقاء الصوم ويتفرع منه ان من ذاق شيئا ففهم بفسد صوم فانه لو كان
الماء ما لم يجد طعمه عند المضمضة لا يفسد به الصوم وعلم منه حكم الاختلاط
والادهان لان الكتاب لم يمسح الامساك بالمرح بل بسلطة الانتهاء عن الاشياء الثلاثة
وعلى هذا يخرج الحكم في مسئلة التيسير فان قصد الايمان بالمعصية به اقل من
عند توجه الامر الامر غايته في هذا الجزء الاول لقوله تعالى ثم اتموا الصيام
الى الليل واما دلالة النص في ما علم حلة للحلم المصروع عليه كنهجه ادا ولا
مثاله في قوله تعالى ولا تقتل بعماق ولا تهنرهما فاعلم له باق ضاع اللغة يفهم
السمع ان تحريم التاميف لرفع الاذى عنها وحكم هذا النوع عموم الحكم للنص
عليه عموم علته وطلد المعنى قلنا تحريم الضرب والشتيم والاستخذال من الالباب بسبب
الاجارة والحبس بسبب الدين والقتل فضا صلاته دلالة النص بمنزلة النص حق
اثبات العقوبة بدلالة النص لا اصحابنا وحيث الكفارة بالوقاع بالانص وبالاكل و
الشرب بدلالة النص وعلى اعتبار هذا المعوق قبل يدار
الحكم على تلك العلة قال الامام القاسمي ابو زيد لو ان قوما
يعدون بالتاميف كرامة لا تحرم عليهم تاميف الايون
اي تعاقبوا فيه بينهم التاميف كرامة

انما هو في الجناية لان من ضرورة حل المباشرة الى الصبح ان يكون الجزء الاول من النهار مع وجوب الجناية والامساك في ذلك الجزء صوم امر العبد باقامه فكان هذا الشك لان الجناية لا تنافي الصوم ولم من ذلك المضمضة والاستنساخ

فانه لا تنافي لان الجناية لا تنافي الصوم لان من ضرورة حل المباشرة الى الصبح ان يكون الجزء الاول من النهار مع وجوب الجناية والامساك في ذلك الجزء صوم امر العبد باقامه فكان هذا الشك لان الجناية لا تنافي الصوم ولم من ذلك المضمضة والاستنساخ

انما هو في الجناية لان من ضرورة حل المباشرة الى الصبح ان يكون الجزء الاول من النهار مع وجوب الجناية والامساك في ذلك الجزء صوم امر العبد باقامه فكان هذا الشك لان الجناية لا تنافي الصوم ولم من ذلك المضمضة والاستنساخ

ولو فرضنا بيعا لا يمنع العاقد من السعي الى الجمعة بان كانا في سفينة تجرى الى الجامع
لا يكلم البيع وعلى هذا قلنا اذا حلف لا يضرب امرأته فمشرها او عظمها او خنقها حلفت
اذا كان بوجهه الا يلام ولو وجد صكوة الضرب ومدا الشرع عند الملاحظة دون
الا يلام لا يحنث ومن حلف لا يضرب فلا فاضرب بعد موته لا يحنث لا يعلم
الضرب هو الا يلام وكذا حلف لا يتكلم فلا فكل بعد موته لا يحنث لعدم الاضرار
هذا المعنى يقال اذا حلف لا ياكل كما ياكل لحم السمكة والجراد لا يحنث لو اكل لحم الخنزير
يحنث لان العالم بالول السماع يعلم ان الحامل على هذا المين انما هو لاحتراز عايشنا من
اتنا والدمويات فبذلك احكم على ذلك واما المقصد فهو زيادة على الضرب لا يتحقق معه النقص
الا يمكن ان الضرب اقتضاه ليصح ونفسه معناه مثاله في الشرعيات قوله انت طالق فان هذا
لغت المرأة الا ان الغت يقتضيه المصدا فكان المصدا هو ما يبطي بول الاقتضاء اذا قال
حسبك عني بالف درهم فقال اعتقت يقع العتق عن الامر بحسب عليه الالف ولو كان
الامر ببيع الكفارة يقع عتاقه وذلك لان قوله اعتقه عني بالف درهم يقتضي معناه
قوله بعه مني بالف ثم كن وكيل بالاعتاق فاعتقه عني فثبت البيع بطريق الاقتضاء
فيثبت القبول كذلك لانه ركز في باب البيع ولهذا قال ابو يوسف اذا قال اعتق عبدك
غير شئ فقال اعتقت يقع العتق عن الامر ويكون هذا مقتضا للهمة والتوكيل لا يحتاج
لان عتق القبول في باب البيع ولكننا نقول القبول ركز في باب البيع فاذا اثبتنا البيع اثبتنا القبول
مجرد العتق في باب الهبة فانه ليس بركن في الهبة ليكون الحكم بالهبة بطريق الاقتضاء حكما

الاختصاص **فصل** اختلف الناس في الامر المطلق أي المجرى عن القرينة الدالة على الزوم

فلا تترك الامم معصية كما ان لا يمارطعة قال الحماص عليه اطقت لاميك

فِيهِمْ فِي حَبْتِهِمْ بِذَلِكَ فَاتَّخَذُوا طَاوِعًا وَعَوْرًا فَطَاوَعُوهُمْ وَإِنْ فَاصَتْ فَاعِصُوا

العصيان فما يرجع الى حق الشرع سبب للعقاب وتحقيق ان لزوم الاتباع اذ فاكين بقدر سوية الامن

المخاطب ولهذا اذا وجبت صيغة الامر الى من لا يلزمه طاعتك اصبحت كالكلام الى من لا يلزمه طاعتك

لا يمتاروا اذا وجهتها الى من يلزمه طاعتك من العبيد لزمه الاعتبار لا محالة حتى لو تركها

يستحق العقاب عرفا وشرا فاعلموا ان لزوم الايقار بقدر سوية الامر اذا ثبت

هذا فنقول ان الله تعالى حكما تاملا في كل جزء من اجزاء العالم والتصور كيف شاء

فأد اثبت أن من له الملك القاصر في العبد كان ترك لا يمارسها للعقل فما ظنك

في ترك الامر من اوحدهم وادعيتك شبيب النعم فضل الامر بالفعل لا يقتضيه

التكرار وهذا قلنا لوقل طلق امرأتى عظمها الوكر ثم زوجها الموكل ليس العيكن ان

تَالَامُ أَهْلُ ثَانَاوَلَهْ قَالَ نَزَحْنِي امْرَاةً لَا تَشَاوُلُ هَذَا تَزْوُجُ امْرَاةً بَعْدَ خِيٍّ وَلَوْ قَالَ الْعَبْدُ

تزوج لا يتناولك الأمه واحده لان الامه الفاعله هي التي

فان قوله اضرب مختصر من قوله افعل فعل الضرب والمختصر من الكلام وللطول

بالتوفيق والهدى
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
الأنبياء والمرسلين
وآلهم الطيبين الطاهرين
الطاهرين الأئمة
العليين

بعض الناس لا يفتخرون إلا بغير الله تعالى ولا يفتخرون إلا بغير الله تعالى ولا يفتخرون إلا بغير الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

...and the *Journal of the American Medical Association* (JAMA) has been the most influential journal in the field of medicine for over a century.

[illegible][illegible]

[illegible]

[illegible]

قولہ فیصل النبی علی النبی
 والنفی لا یفنی بقا المشرکین
 لان بقاہما انما یزعم فی النبی
 اقتضایہ نفیہ لیکون الجہد
 لان یانی باخیارہ او یرکب
 ان یانی النبی واما فیما یزعم
 ولا یستلزم فی النبی لا یفنی
 النبی مثل نکاح لان نکاح
 منکوحہ الاب لا نکاح الاب
 علیہ السلام لا نکاح الاب
 علی حقیقۃ واما فی النبی
 فلا یدل علی ان النبی یفنی
 النبی ہو نکاح الشرع لا
 لا نکاح فی الشرع لا نکاح
 نکاح ان الشہود واما فی
 یرون الشہود ان الشہود
 وایقول فی النبی علی حقیقۃ
 انہ علی نکاح النبی علی حقیقۃ
 البتہ لا نکاح النبی علی حقیقۃ
 منہ کلان فی النبی واما فی

ومعقد الغفر من كونه ونكاح الحرام والنكاح بغير شهود لان حب النكاح حل النكاح وهو
التي حرمة النكاح فاستحل الجمع بينهما فيحل الهني على الهني فاما حب البيع بثمن الملك وحب الهني حرمة
وقد امكن الجمع بينهما بان يثبت الملك وحرم النكاح اليدين وتحريم العصير ملك المسلم يبقى ملكه
ويحرم النكاح وعلى هذا قال الصحابة اذا نذر نكاح يوم الفجر ايام التثنية يصح نكاحه لانه نذر

مشروع وكذلك لوندربا الصالح في الاوقات المكرهه يعجز عنه ايضا مشروعه لما ذكرنا ان النوع
 اى مثل الذي يصوم يوم النهر ويام الشرى ١١

البصير مشرق طاول هذا اقلنا اشرع في البصير في هذا الوقت ان من الشروع واركان الحرام ليس هم
 الامام لو حصل هذا الصلوة بارتفاع الشمس عن عاود لو كان امكنه الامام بدو الكراة وبقائه فارق

فانه لا يشرع فيه الا بقرعة عند الخليفة ومحمد لان الاقام لا يفتل عن ارتكاز السجدة
ومن هذا الوجه على الخائف ان يقول عن غير ما يابا عن ابي ابي له قوله لا يستلوك عن الخيف
فانه لا يشرع فيه الا بقرعة عند الخليفة ومحمد لان الاقام لا يفتل عن ارتكاز السجدة

فَاعْتَرَى النِّسَاءُ فِي الْخِيصَانِ وَلَا تَقْرُبُونَهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ وَهَذَا قَوْلُنَا نَزَّهَتْ الْأَحْكَامُ عَلَى عَهْدِ الْأَوَّلِيِّ
 رَحِمَهُمُ اللَّهُ بِمَا نَزَّهَتْ عَنْهُمْ مِنْهُمُ الْمَرْفُوعَةُ وَالْمَرْفُوعَةُ وَالْمَرْفُوعَةُ وَالْمَرْفُوعَةُ وَالْمَرْفُوعَةُ وَالْمَرْفُوعَةُ وَالْمَرْفُوعَةُ وَالْمَرْفُوعَةُ
 رَحِمَهُمُ اللَّهُ بِمَا نَزَّهَتْ عَنْهُمْ مِنْهُمُ الْمَرْفُوعَةُ وَالْمَرْفُوعَةُ وَالْمَرْفُوعَةُ وَالْمَرْفُوعَةُ وَالْمَرْفُوعَةُ وَالْمَرْفُوعَةُ وَالْمَرْفُوعَةُ وَالْمَرْفُوعَةُ
 كَانَتْ تَأْتِيهِ عِنْدَ مَا لَا تَسْجِي الْمَقْفَةِ حِينَ الْفَعْلِ لِأَنَّهُ تَرْتِيبُ الْأَحْكَامِ كَمَا أَنَّ الْحَالِضَ لَوْ صَوَّرَ بِالْمَاءِ
 أَيْ عَنِ الْإِلَى وَمَعْنَى كَلَامِهِمْ أَنَّ الْخِيصَانَ وَالْمَرْفُوعَةَ وَالْمَرْفُوعَةَ وَالْمَرْفُوعَةَ وَالْمَرْفُوعَةَ وَالْمَرْفُوعَةَ وَالْمَرْفُوعَةَ وَالْمَرْفُوعَةَ

والاصطلاح بقول مضمون والزوج يسكن مضمون والصلوة في الارض المضمونة والبيع
النداء فانه يترتب الحكم على هذه النقص فامع استعمالها على الحر وباعتبار هذا الاصل قلنا في قوله تعالى

ولا تقبلوا الشهادة ابدان الفاسق من اهل الشهادة فينقض النكاح بشهادة الضائق لان

فإن ذلك إداو الشهادة ولا إداو مع العشق **فصل** في تعريف طريق المراد بالنصوص علم أن لمعرفة

[illegible][illegible]

بالضم من طرفها ان اللفظ اذا كان حقيقة لمعنى وجازا لافرا حقيقة اولي مثاله ما قال علماء قدام البيت
المخلوق من ماء الرائيح على الزنى كما حادق الشافعي رحمه الله والصحيح ما قلنا لانها بنته حقيقة في كل
قوله كما حادق عليكم امها تكم وبنا تكم ويتفرع عنه الحكم على المذنبين من حل الزنى والمهر لهم التقية
التي اثارته وانه لا ينعى من خروج والبروز ومنها ان احد المجملين اذا اوجب تخصيصا في النص فالحمل
على ما لا يستلزم التخصيص في مثاله في قوله لا ينعى من خروج والبروز ومنها ان احد المجملين اذا اوجب تخصيصا في النص فالحمل
في جميع صور وجوده لو حملت على السن بالكلية النص يخص به في كثير من الصور فان من الحرام الطهارة
الصغيرة جدا غير ناض للوضوء في احد قولنا شافعي ويتفرع منه الاحكام على المذنبين من اباحة
ومن المصحف ودخل المسجد وصلى الامامة ولزوم التيمم عند عدم الماء وتذكر المس في أثناء الصلوة
ان النص اذا قرئ بقرايتين او روقايتين كالعمل به على وجهه لا بالوجهين او في مثاله في
وارجلكم قري بالمصيب الفسوق وبالخص ل عطف على المسح فحملت قراءة الحفظ والتخفيف
على حال عدم التخفيف واعتناء هذا المعنى في بعض حركات المسح ثبت بالكتاب وكل ذلك حتى يحكم قري بالتشديد
والتخفيف فحمل بقراءة التخفيف في ايام الاغتراب وقراءة التشديد في ايامها وان الغلبة على هذا
اصحابنا لا اذا قطع دم الحيض اقل من عشرة ايام لم يجز وطى الحائض حتى تغتسل فان كان الطهارة يثبت
ولو انقطع ما لعشرة ايام جار وطىها قبل العسل لان مطلق الطهارة يثبت بانقطاع الدم وهذا قلنا اذا انقطع دم
لعشرة ايام في حرقت الصلوة تلزمها فريضة الوقت ان لم يبق من الوقت مقدار ما يغتسل فيه ولو انقطع
اقل من عشرة ايام في اخر وقت الصلوة ان بقي من الوقت مقدار ما يغتسل فيه فمجرم للصلوة لم يمتنع
الفريضة والا فلا ثم تذكر طرا من التمسكات الضعيفة ليكون ذلك شبهة على ما وضع الحكم

في طهارة المصطفى
قوله لا ينعى من خروج والبروز ومنها ان احد المجملين اذا اوجب تخصيصا في النص فالحمل
على ما لا يستلزم التخصيص في مثاله في قوله لا ينعى من خروج والبروز ومنها ان احد المجملين اذا اوجب تخصيصا في النص فالحمل
في جميع صور وجوده لو حملت على السن بالكلية النص يخص به في كثير من الصور فان من الحرام الطهارة
الصغيرة جدا غير ناض للوضوء في احد قولنا شافعي ويتفرع منه الاحكام على المذنبين من اباحة
ومن المصحف ودخل المسجد وصلى الامامة ولزوم التيمم عند عدم الماء وتذكر المس في أثناء الصلوة
ان النص اذا قرئ بقرايتين او روقايتين كالعمل به على وجهه لا بالوجهين او في مثاله في
وارجلكم قري بالمصيب الفسوق وبالخص ل عطف على المسح فحملت قراءة الحفظ والتخفيف
على حال عدم التخفيف واعتناء هذا المعنى في بعض حركات المسح ثبت بالكتاب وكل ذلك حتى يحكم قري بالتشديد
والتخفيف فحمل بقراءة التخفيف في ايام الاغتراب وقراءة التشديد في ايامها وان الغلبة على هذا
اصحابنا لا اذا قطع دم الحيض اقل من عشرة ايام لم يجز وطى الحائض حتى تغتسل فان كان الطهارة يثبت
ولو انقطع ما لعشرة ايام جار وطىها قبل العسل لان مطلق الطهارة يثبت بانقطاع الدم وهذا قلنا اذا انقطع دم
لعشرة ايام في حرقت الصلوة تلزمها فريضة الوقت ان لم يبق من الوقت مقدار ما يغتسل فيه ولو انقطع
اقل من عشرة ايام في اخر وقت الصلوة ان بقي من الوقت مقدار ما يغتسل فيه فمجرم للصلوة لم يمتنع
الفريضة والا فلا ثم تذكر طرا من التمسكات الضعيفة ليكون ذلك شبهة على ما وضع الحكم

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

منها ان القسك بكاروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال فلم يبق ضا لا ثبات ان التي غير ناصية
ان لا يزيد على التي لا وجب في الحال ولا خلافة في زمانا خلافا في لونه ناصيا وكذلك
عليكم الميتة لا ثبات فساد الماء بميت الذي لا ياب ضعيف لان النص ثبت حرمة الميتة ولا خلافة فيه
الخلاف في فساد الماء وكذلك القسك بقوله عليه السلام حية ثم اقر حية ثم اغسليها بالماء لا ثبات
لا يزيد الجفن ضعيف لان الخبر يقتضي وجب غسل الدم بالماء فيقتضي جواز سجن الدم على الجمل والخلاف
الحل بعد زوال الدم بالحل وكذلك القسك بقوله عليه السلام اربعين شاة شاة لا ثبات عدم جواز
القيمة ضعيف لان يقتضي وجب التثابة ولا خلافة في سقوط الواو باداء القيمة وان كان
يقولوا انما الحج والعمرة لله لا ثبات وجب العمرة ابتداء ضعيف لان النص يقتضي وجب الاتمام وذلك
بعد الشروع ولا خلافة في وجبها ابتداء وكذلك القسك بقوله عليه السلام لا تحرموا ما خلق الله من
لا الصباغ بالصاعين ان الليم سده فيض الملك ضعيف لان النص يقتضي وجب البيع سده ولا خلافة في وجب
شاة الملك وكذلك القسك بقوله عليه السلام الا لا تصوموا في هذه الايام فانها اكل وشرب وبعاء الاثام
ان النذر بصوم يوم الفجر لا يصح ضعيف لان النص يقتضي حرمة الفعل لا خلافة في كونها حراما و
خلاف في افادة الاحكام مع كونها حراما وحرمة الفعل لا ثبات في ترتب الاحكام عليها فان الاب لا يستولان
انه يكون حراما وينتبه به الملك الذي لو زوج شاة بسكين مضمومة يكون حراما وتحل
لو غسل الثوب النجس بماء مقصور يكون حراما ويظهر به ان لو وطئ امرأة في حالة الحيض حراما و
ان لا الواو ينتبه لكل الزوج فصل في نفي رجوع المعاملات او جميع المطلق وقيل ان الشا جعله عمرا
لا لوجب الترتيب بار الوضوء والعماد انا قال لا انه ان كانت زيدا او عمرا فانت طالق
فيما هو القرب والكان مجازا لبيان حذر من انكار كلامه على اليباع

کون سا نئے معرکہ شمسہ ان موضوع کو لکھا۔ وہ جو علی قلی خاں کے ساتھ تھے۔

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

و قد نزلت في قوله تعالى

لا يظن انه كان الحيض طهرا من الاثمة

فقطه فانه لا يكون الحيض طهرا من الاثمة

شيئا كان الميعاد ما لو قال ان دخلت هذه الدار فقلت طلق

دخول لا في متصلا حتى لو دخلت الثانية او لا او آخر الكنة بعد مدة لا يقع الطلاق

للغاة لبيان العلة مثله اذا قال العبد اذ الى الغافة فقلت طلق

الحق في قوله ان من كان امنا وان لم ينزل في الجامع اذا قال امرأتى

بأنه ولا يكون الثاني توكيد لمطل غير الاول فصا كانه

فقلت امرأتى فقلت طلق في المجلس فقلت طلق رجعية

في مجلس فقلت بطليقتين وكذلك لو قال طلقها وابنتها

على هذا قال اصحابنا اذا اعتقت الامه المنكحة ثبت لها

عليه السرا كدبره حين اعتقت ملكك بضعك فاخترت ان ثبت

بين كون الزوج عبد او حرا وتفرع منه مسألة اعتبار الطلاق

عن ملكه بعقها فزعت الضرورة الى القول بازدياد الملك

ذلك سببا لثبوت الحيث لها وازدياد ملك البضع بعقها

مالكية التلا على عتق الزوجة دون عتق الزوج كقول

يفيد الترخي في العتق عند ما يفيد الترخي في حكمه وبيانه

فان قلت طلق ثم طلق يعلق كذا وبالرجوع في الحال

فان قلت طلق ثم طلق يعلق كذا وبالرجوع في الحال

فان قلت طلق ثم طلق يعلق كذا وبالرجوع في الحال

فان قلت طلق ثم طلق يعلق كذا وبالرجوع في الحال

و قد نزلت في قوله تعالى
لا يظن انه كان الحيض طهرا من الاثمة
فقطه فانه لا يكون الحيض طهرا من الاثمة
شيئا كان الميعاد ما لو قال ان دخلت هذه الدار فقلت طلق
دخول لا في متصلا حتى لو دخلت الثانية او لا او آخر الكنة بعد مدة لا يقع الطلاق
للغاة لبيان العلة مثله اذا قال العبد اذ الى الغافة فقلت طلق
الحق في قوله ان من كان امنا وان لم ينزل في الجامع اذا قال امرأتى
بأنه ولا يكون الثاني توكيد لمطل غير الاول فصا كانه
فقلت امرأتى فقلت طلق في المجلس فقلت طلق رجعية
في مجلس فقلت بطليقتين وكذلك لو قال طلقها وابنتها
على هذا قال اصحابنا اذا اعتقت الامه المنكحة ثبت لها
عليه السرا كدبره حين اعتقت ملكك بضعك فاخترت ان ثبت
بين كون الزوج عبد او حرا وتفرع منه مسألة اعتبار الطلاق
عن ملكه بعقها فزعت الضرورة الى القول بازدياد الملك
ذلك سببا لثبوت الحيث لها وازدياد ملك البضع بعقها
مالكية التلا على عتق الزوجة دون عتق الزوج كقول
يفيد الترخي في العتق عند ما يفيد الترخي في حكمه وبيانه
فان قلت طلق ثم طلق يعلق كذا وبالرجوع في الحال
فان قلت طلق ثم طلق يعلق كذا وبالرجوع في الحال
فان قلت طلق ثم طلق يعلق كذا وبالرجوع في الحال
فان قلت طلق ثم طلق يعلق كذا وبالرجوع في الحال

و قد نزلت في قوله تعالى
لا يظن انه كان الحيض طهرا من الاثمة
فقطه فانه لا يكون الحيض طهرا من الاثمة
شيئا كان الميعاد ما لو قال ان دخلت هذه الدار فقلت طلق
دخول لا في متصلا حتى لو دخلت الثانية او لا او آخر الكنة بعد مدة لا يقع الطلاق
للغاة لبيان العلة مثله اذا قال العبد اذ الى الغافة فقلت طلق
الحق في قوله ان من كان امنا وان لم ينزل في الجامع اذا قال امرأتى
بأنه ولا يكون الثاني توكيد لمطل غير الاول فصا كانه
فقلت امرأتى فقلت طلق في المجلس فقلت طلق رجعية
في مجلس فقلت بطليقتين وكذلك لو قال طلقها وابنتها
على هذا قال اصحابنا اذا اعتقت الامه المنكحة ثبت لها
عليه السرا كدبره حين اعتقت ملكك بضعك فاخترت ان ثبت
بين كون الزوج عبد او حرا وتفرع منه مسألة اعتبار الطلاق
عن ملكه بعقها فزعت الضرورة الى القول بازدياد الملك
ذلك سببا لثبوت الحيث لها وازدياد ملك البضع بعقها
مالكية التلا على عتق الزوجة دون عتق الزوج كقول
يفيد الترخي في العتق عند ما يفيد الترخي في حكمه وبيانه
فان قلت طلق ثم طلق يعلق كذا وبالرجوع في الحال
فان قلت طلق ثم طلق يعلق كذا وبالرجوع في الحال
فان قلت طلق ثم طلق يعلق كذا وبالرجوع في الحال
فان قلت طلق ثم طلق يعلق كذا وبالرجوع في الحال

[illegible]

«الطاهر من كل داء»

1509

فلا يملك من كان له من قبله ولا يملك من كان له من بعده ولا يملك من كان له من قبله ولا يملك من كان له من بعده ولا يملك من كان له من قبله ولا يملك من كان له من بعده

فلا يملك من كان له من قبله ولا يملك من كان له من بعده ولا يملك من كان له من قبله ولا يملك من كان له من بعده ولا يملك من كان له من قبله ولا يملك من كان له من بعده

فلا يملك من كان له من قبله ولا يملك من كان له من بعده ولا يملك من كان له من قبله ولا يملك من كان له من بعده ولا يملك من كان له من قبله ولا يملك من كان له من بعده

من اوسط ما نظموا اهلهم او كسوتهم او غير ذلك من احوالهم او لم يكن له في ذلك
من اوسط او يتوهم عليهم قبل معناه حتى يتوهم عليهم ^{عنه} قال ^{في} اوسط او لا يدخل هذه الدار او لا يدخل هذه الدار بل
حتى لو دخل الا او حنت ولو دخل الثانية او لا في عينة ^{عنه} وبذلك قال افاوتك وتبينه من يكون معنى حتى تقض
فصل في الغاية كالي افاوتك افاوتك لا يصدق عاين له كانت الكلمة على حقيقة
مثاله ما قال محمد اذا قال عبد حران لم ضربك حتى تشفع ولا او حتى تشفع يزداد حتى يشك
كانت الكلمة تعامله بحقيقة لان الضرب بالتكرار يحتمل الاستدراك واما ما لا يصدق غاية للضرب
عن الضرب قبل الغاية حنت ولو حلف لا يفارق غير حتى يقضيه فنية ففارقة قبل قضاء الذي حنت
بالحقيقة لما منع كالحلف ان يقض حنت حتى او حنته على الضرب الشديد باعتبار العزم وان لم
الاول قابله للاستدراك والآخر صلتها للغاية واصل الاول سببا والآخر جزاء يحتمل على
ان لم تكن حنته فانه لم يقدر لا يحتمل لا التقدير لا يصدق غاية لا يتيان بل هو اع الى زيادة الاتيان
جزاء على الجزاء فيكون معنى كلفنا كما قال الله تعالى انما نلجوا في التقدير ولو تقدر هذا بان لا يصدق
للا دخل العطف ^{عنه} مثاله ما قال محمد اذا قال عبد حران لم ضربك حتى تقدر عذرا او ان لم تاتي
تقضي عند اليوم فانه لم يقدر عند ذلك اليوم وذلك لانه لا يصدق كل واحد من الفعلين
ان يكون فاعله ^{عنه} فاعله في كل من الفعلين ^{عنه} شرط للمرجع ^{عنه} لان الغاية لا يصدق
بعض الصور يفيد معنى امتداد الحكم وفي بعض الصور يفيد معنى الاسقاط فلو اذاد الامتداد لا يدخل الغاية في
واذا اذاد الاسقاط تدخل في الظاهر واسترحت هذا المكان الى هذا الحائط الامتداد داخل الحائط في البيع ونظير ما
الخيار الى ثلثة ايام او حلف لا اكلم فلان الى شهر كالتسليم داخل في الحكم وقد اذاد فائدة الاسقاط

من اوسط ما نظموا اهلهم او كسوتهم او غير ذلك من احوالهم او لم يكن له في ذلك من اوسط او يتوهم عليهم قبل معناه حتى يتوهم عليهم
عنه في اوسط او لا يدخل هذه الدار او لا يدخل هذه الدار بل حتى لو دخل الا او حنت ولو دخل الثانية او لا في عينة وبذلك قال افاوتك
وتبينه من يكون معنى حتى تقض
فصل في الغاية كالي افاوتك افاوتك لا يصدق عاين له كانت الكلمة على حقيقة
مثاله ما قال محمد اذا قال عبد حران لم ضربك حتى تشفع ولا او حتى تشفع يزداد حتى يشك
كانت الكلمة تعامله بحقيقة لان الضرب بالتكرار يحتمل الاستدراك واما ما لا يصدق غاية للضرب
عن الضرب قبل الغاية حنت ولو حلف لا يفارق غير حتى يقضيه فنية ففارقة قبل قضاء الذي حنت
بالحقيقة لما منع كالحلف ان يقض حنت حتى او حنته على الضرب الشديد باعتبار العزم وان لم
الاول قابله للاستدراك والآخر صلتها للغاية واصل الاول سببا والآخر جزاء يحتمل على
ان لم تكن حنته فانه لم يقدر لا يحتمل لا التقدير لا يصدق غاية لا يتيان بل هو اع الى زيادة الاتيان
جزاء على الجزاء فيكون معنى كلفنا كما قال الله تعالى انما نلجوا في التقدير ولو تقدر هذا بان لا يصدق
للا دخل العطف مثاله ما قال محمد اذا قال عبد حران لم ضربك حتى تقدر عذرا او ان لم تاتي
تقضي عند اليوم فانه لم يقدر عند ذلك اليوم وذلك لانه لا يصدق كل واحد من الفعلين
ان يكون فاعله فاعله في كل من الفعلين شرط للمرجع لان الغاية لا يصدق
بعض الصور يفيد معنى امتداد الحكم وفي بعض الصور يفيد معنى الاسقاط فلو اذاد الامتداد لا يدخل الغاية في
واذا اذاد الاسقاط تدخل في الظاهر واسترحت هذا المكان الى هذا الحائط الامتداد داخل الحائط في البيع ونظير ما
الخيار الى ثلثة ايام او حلف لا اكلم فلان الى شهر كالتسليم داخل في الحكم وقد اذاد فائدة الاسقاط

لكن قول ان اصل الطلاق على التام...
فان قيل ان اصل الطلاق على التام...
فان قيل ان اصل الطلاق على التام...

قلنا للفرق والكعب تحت حكم الفصل...
الوطيفة جميع اليد هذا قلنا الركن من العود...
اي الاجل ان انفسه اذا كان...

فقد استقامت في الركن في الحكم...
لان ما تحت السرة يتناول ما وراء...
له لا يقع الطلاق في الحال عندنا...

فصل في حكمه على الازام واصله...
فان قيل ان اصله لا فائدة معه...
يجل على الدين بخلاف ما قال...

فصل في حكمه على الازام واصله...
فان قيل ان اصله لا فائدة معه...
فصل في حكمه على الازام واصله...

فصل في حكمه على الازام واصله...
فان قيل ان اصله لا فائدة معه...
فصل في حكمه على الازام واصله...

فصل في حكمه على الازام واصله...
فان قيل ان اصله لا فائدة معه...
فصل في حكمه على الازام واصله...

فصل في حكمه على الازام واصله...
فان قيل ان اصله لا فائدة معه...
فصل في حكمه على الازام واصله...

فصل في حكمه على الازام واصله...
فان قيل ان اصله لا فائدة معه...
فصل في حكمه على الازام واصله...

فصل في حكمه على الازام واصله...
فان قيل ان اصله لا فائدة معه...
فصل في حكمه على الازام واصله...

والمعنى ان اصل الطلاق على التام...
فان قيل ان اصل الطلاق على التام...
فان قيل ان اصل الطلاق على التام...

فان قيل ان اصل الطلاق على التام...
فان قيل ان اصل الطلاق على التام...
فان قيل ان اصل الطلاق على التام...

فان قيل ان اصل الطلاق على التام...
فان قيل ان اصل الطلاق على التام...
فان قيل ان اصل الطلاق على التام...

طابق اوقالعبدالغفار ملكا كانت حركتي التعلق باطلا عندة لان حكم التعلق
النفاد صد الحكم علة والطلاق والعقار هذا لم يتفق عليه لعدم اضافة الى المحل فبطل
حكم التعلق فلا يصح التعلق وعندنا كان التعلق صحيحا حتى لو تزوجها يقع الطلاق لان
كله اما يفقد علة عند وجود الشرط والمالك ثابت عند وجود الشرط فيصير هذا العذر
مناشرا صحة التعلق لو وقع في صورة عدم المالك ان يكون مضافا الى المالك الى
المالك حتى لو قال احببته ان دخلت الدار فانت طالق لم تزوجها وجب الشرط لا يقع الطلاق
وكذلك طول الحرة يمنع جواز نكاح الامة عندة لان الحكم على نكاح الامة بعدم الطلاق
كان الشرط عدمه وعدم الشرط مانع من الحكم فلا يجوز ذلك فالاشافعي لا نفقه
المستوية الا اذا كانت حاملا لان الكتاب على الانفاق باسجل لقوله تعاوان كن اولاد
وايفق اعليه حتى يضمن جملته فعند عدم الحكم كان الشرط عدمه الشرط مانع
عنده وعند المالكيين عدم الشرط مانع من الحكم بجاز ان ثبت الحكم بدليله فيجوز نكاح
الامة ويجب الانفاق بالعمومات من توابع هذا النوع ترتب الحكم على الاسم الموصوف
فانه بمنزلة تعلق الحكم بذلك الوصف عندة وعلى هذا قال الشافعي لا يجوز نكاح الامة
الكتابية لان النص يثبت الحكم على امة مؤمنة لقوله تعاوان فتيانكم المؤمنات فتعبد
فيمنع الحكم عند عدم الوصف فلا يجوز نكاح الامة الكتابية ومن صرح ببيان التغيير
الاستثناء فيجب اصحابنا ان الاستثناء تكلم بالبعد الشيا كان لم يكلم الا بما في عنده
ببطلان علة له في الكل لان الاستثناء يغيرها من العمل بمنزلة عدم الشرط في باب التعلق ومثال هذا

انما يفقد علة عند وجود الشرط والمالك ثابت عند وجود الشرط فيصير هذا العذر
مناشرا صحة التعلق لو وقع في صورة عدم المالك ان يكون مضافا الى المالك الى
المالك حتى لو قال احببته ان دخلت الدار فانت طالق لم تزوجها وجب الشرط لا يقع الطلاق
وكذلك طول الحرة يمنع جواز نكاح الامة عندة لان الحكم على نكاح الامة بعدم الطلاق
كان الشرط عدمه وعدم الشرط مانع من الحكم فلا يجوز ذلك فالاشافعي لا نفقه
المستوية الا اذا كانت حاملا لان الكتاب على الانفاق باسجل لقوله تعاوان كن اولاد
وايفق اعليه حتى يضمن جملته فعند عدم الحكم كان الشرط عدمه الشرط مانع
عنده وعند المالكيين عدم الشرط مانع من الحكم بجاز ان ثبت الحكم بدليله فيجوز نكاح
الامة ويجب الانفاق بالعمومات من توابع هذا النوع ترتب الحكم على الاسم الموصوف
فانه بمنزلة تعلق الحكم بذلك الوصف عندة وعلى هذا قال الشافعي لا يجوز نكاح الامة
الكتابية لان النص يثبت الحكم على امة مؤمنة لقوله تعاوان فتيانكم المؤمنات فتعبد
فيمنع الحكم عند عدم الوصف فلا يجوز نكاح الامة الكتابية ومن صرح ببيان التغيير
الاستثناء فيجب اصحابنا ان الاستثناء تكلم بالبعد الشيا كان لم يكلم الا بما في عنده
ببطلان علة له في الكل لان الاستثناء يغيرها من العمل بمنزلة عدم الشرط في باب التعلق ومثال هذا

فصل في بيان الحق في حق الله تعالى

قال في الفصل الرابع عشر
 من كتابه في بيان
 من عباد الله الذين
 لا يوجب لهم الصلاة
 ولا الصوم ولا الزكاة
 ولا الحج ولا العمرة
 ولا غيرها من العبادات
 التي هي واجبة على
 كل مسلم بالغ عاقل
 حر لا عذر له في تركها
 قال في هذا الفصل
 بيان من عباد الله
 الذين لا يوجب لهم
 الصلاة ولا الصوم
 ولا الزكاة ولا الحج
 ولا العمرة ولا غيرها
 من العبادات التي هي
 واجبة على كل مسلم
 بالغ عاقل حر لا عذر
 له في تركها

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

بقرج الحوكت كان ذلك بمنزلة البيان بالرضا والاذن والموافقة اذا ارى عبده بيعه
في الوضوكت كان ذلك بمنزلة الاذن فيصير ما هو في الجار والمالك عليه اذا اذن في مجلس القضاء يكون الاذن
بمنزلة الرضاء بلزوم المال بطريق الاقرار عند ما وبطريق البيع عند ما في السكوت في موضع
الى البيان بمنزلة البيان بهذا الطريق قلنا الاجماع لا يفتقد بصن البعض سكون الباقي **فصل**
في بيان العطف فمثل ان يعطى مكيلا او موزنا على حمله يكون ذلك مبيانا للحملة المحل بمثاله اذا قلنا
على مائة ودرهم او مائة وثمينة كان العطف بمنزلة البيان الكلي من ذلك الحسن قلنا لو
مائة وثلاثة اثنان مائة وثلاثة دراهم ومائة وثلاثة اعمدة مائة مائة من ذلك الحسن بمنزلة قوله
درهمان مائة مائة وثلاثة مائة وشاة حيث لا يكون ذلك مبيانا للمائة واختص ذلك وعطف
يصلح دينا في الذمة كالمكيل والموزن وقول ابو يوسف يكون مبيانا في مائة وشاة ومائة وثمينة
اما بيان التبدل هو النسخ بحول ذلك من صاحب الشرع ولا يجوز ذلك من المبادي على هذا بطل
كل من الكل لانه نسخ الحكم ولا يجوز للرجوع عن الاقرار والطلاق والعقود لانه نسخ وليس للمعد ذلك ولو قال
على الف مائة من البيع او على الف مائة من البيع او على الف مائة من البيع او على الف مائة من البيع او على الف مائة من البيع
لا يصح ان يصرح لوق الفلان على الف من ثمن البجارية باعنيها واقتضاها وبجارية لانه كان ذلك
للتبدل عندئذ لان الاقرار يلزم الثمن اقرارا بقبض عند هلاك المبيع ولو هلك قبل القبض
فلا ينفذ الثمن الا بالثمن الثاني في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم انكر من عده الرطل والحباء
ثم اخبر برسول الله صلى الله عليه وسلم بمنزلة الكتاب في لزوم العلم والبيان فان من اطلع
ما من ذكره من حيث الخصال العام والشرع والجل في الكتاب في ذلك في حق الاستئذان ان الشبهة في ذلك

[illegible]

الظاهر في علم السلام تكثيركم الاحاديث بعد فلا روي لكم عن حديث فاعرضوه على كتاب الله تعالى
وان في قلوبكم وما خلف فرددوه وتحقق ذلك فيما روي عن علي بن طالب عليه السلام في كتاب الزكاة على ثلثة
موسى بن فضال عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعرف معنى كلامه اعراي ما من قبيله فسمع بعضهم يسمعون ولم يعرفوا
كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج الى قبيله فروي بغير نظر رسول الله صلى الله عليه وسلم فتغير المعنى وهو
المعنى لا يتقارر ومنايق لم تعرف ففارق في ما لم يسمع افترى فسمع منه اناس فظنوا موثقا فخلصوا
ذلك اشهر من الناس فلهذا المعنى وجب التحري على الكتاب السنة المشهورة ونظير العرض على الكتاب
الذي روي عنه من منعه فليتبوا في الكتاب مخرج مخالفا لقوله تعالى في حال يجوز ان يظهر
فانهم لم يستجيبوا لاجار فمضوا بالماء ولو كان من الكون لكان على الجسد لا تطهير اهل الاطلاق
وكذلك قوله عليه السلام اعراي ما من قبيله فسمع بعضهم يسمعون ولم يعرفوا
نظرا فلا يتصلوا من ان يحسن ارجو فان الكتاب وجب التحري في مثل العرض على الخبر
رواية القضاء بشاهدين عيين فانه خرج مخالفا لقوله عليه السلام البيعة على المدد واليمين على من
وباعتبار هذا المعنى قلنا خبر الواجب اخرج مخالفا للظاهر لا يعمل من منعه مخالفة الظاهر عدم استظهار الخبر
يعم بالبلوغ في الصلح الاول والثاني لانهم لا يمتنعون بالتقصير في متابعه السنة فاذا لم يمتنعوا في الخبر مع
الحاجة وعموم البلوغ كاذل علامه عدم صحته ومثاله في الحكيمات اذا اخبر احد من امتهم
بالرضاء الطاري جار ان يعمل على حيرة ويتزوج اخوها ولو اخبره ان العقد كاذل باطل حكمه
لا يقبل وكذلك اخبر المراقب زوجا وطلا اياهما وهو غائب جاز العقد على من تزوج بغيره ولو
عليه القبلة فخير ولحلها وجب العمل ولو لم يعلم حاله فخير ولحلها الجحاسة لا ترضاه

الظاهر في علم السلام تكثيركم الاحاديث بعد فلا روي لكم عن حديث فاعرضوه على كتاب الله تعالى
وان في قلوبكم وما خلف فرددوه وتحقق ذلك فيما روي عن علي بن طالب عليه السلام في كتاب الزكاة على ثلثة
موسى بن فضال عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعرف معنى كلامه اعراي ما من قبيله فسمع بعضهم يسمعون ولم يعرفوا
كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج الى قبيله فروي بغير نظر رسول الله صلى الله عليه وسلم فتغير المعنى وهو
المعنى لا يتقارر ومنايق لم تعرف ففارق في ما لم يسمع افترى فسمع منه اناس فظنوا موثقا فخلصوا
ذلك اشهر من الناس فلهذا المعنى وجب التحري على الكتاب السنة المشهورة ونظير العرض على الكتاب
الذي روي عنه من منعه فليتبوا في الكتاب مخرج مخالفا لقوله تعالى في حال يجوز ان يظهر
فانهم لم يستجيبوا لاجار فمضوا بالماء ولو كان من الكون لكان على الجسد لا تطهير اهل الاطلاق
وكذلك قوله عليه السلام اعراي ما من قبيله فسمع بعضهم يسمعون ولم يعرفوا
نظرا فلا يتصلوا من ان يحسن ارجو فان الكتاب وجب التحري في مثل العرض على الخبر
رواية القضاء بشاهدين عيين فانه خرج مخالفا لقوله عليه السلام البيعة على المدد واليمين على من
وباعتبار هذا المعنى قلنا خبر الواجب اخرج مخالفا للظاهر لا يعمل من منعه مخالفة الظاهر عدم استظهار الخبر
يعم بالبلوغ في الصلح الاول والثاني لانهم لا يمتنعون بالتقصير في متابعه السنة فاذا لم يمتنعوا في الخبر مع
الحاجة وعموم البلوغ كاذل علامه عدم صحته ومثاله في الحكيمات اذا اخبر احد من امتهم
بالرضاء الطاري جار ان يعمل على حيرة ويتزوج اخوها ولو اخبره ان العقد كاذل باطل حكمه
لا يقبل وكذلك اخبر المراقب زوجا وطلا اياهما وهو غائب جاز العقد على من تزوج بغيره ولو
عليه القبلة فخير ولحلها وجب العمل ولو لم يعلم حاله فخير ولحلها الجحاسة لا ترضاه

الظاهر في علم السلام تكثيركم الاحاديث بعد فلا روي لكم عن حديث فاعرضوه على كتاب الله تعالى
وان في قلوبكم وما خلف فرددوه وتحقق ذلك فيما روي عن علي بن طالب عليه السلام في كتاب الزكاة على ثلثة
موسى بن فضال عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعرف معنى كلامه اعراي ما من قبيله فسمع بعضهم يسمعون ولم يعرفوا
كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج الى قبيله فروي بغير نظر رسول الله صلى الله عليه وسلم فتغير المعنى وهو
المعنى لا يتقارر ومنايق لم تعرف ففارق في ما لم يسمع افترى فسمع منه اناس فظنوا موثقا فخلصوا
ذلك اشهر من الناس فلهذا المعنى وجب التحري على الكتاب السنة المشهورة ونظير العرض على الكتاب
الذي روي عنه من منعه فليتبوا في الكتاب مخرج مخالفا لقوله تعالى في حال يجوز ان يظهر
فانهم لم يستجيبوا لاجار فمضوا بالماء ولو كان من الكون لكان على الجسد لا تطهير اهل الاطلاق
وكذلك قوله عليه السلام اعراي ما من قبيله فسمع بعضهم يسمعون ولم يعرفوا
نظرا فلا يتصلوا من ان يحسن ارجو فان الكتاب وجب التحري في مثل العرض على الخبر
رواية القضاء بشاهدين عيين فانه خرج مخالفا لقوله عليه السلام البيعة على المدد واليمين على من
وباعتبار هذا المعنى قلنا خبر الواجب اخرج مخالفا للظاهر لا يعمل من منعه مخالفة الظاهر عدم استظهار الخبر
يعم بالبلوغ في الصلح الاول والثاني لانهم لا يمتنعون بالتقصير في متابعه السنة فاذا لم يمتنعوا في الخبر مع
الحاجة وعموم البلوغ كاذل علامه عدم صحته ومثاله في الحكيمات اذا اخبر احد من امتهم
بالرضاء الطاري جار ان يعمل على حيرة ويتزوج اخوها ولو اخبره ان العقد كاذل باطل حكمه
لا يقبل وكذلك اخبر المراقب زوجا وطلا اياهما وهو غائب جاز العقد على من تزوج بغيره ولو
عليه القبلة فخير ولحلها وجب العمل ولو لم يعلم حاله فخير ولحلها الجحاسة لا ترضاه

بأن يتمم فصل خبر الواحد حجة في أربعة مواضع خالصة حق الله تعالى باليقين بشخصه حق
 القبل فيه الزام محض وخالصة باليقين فيه الزام خالصة ما فيه الزام من وجه أما الأول فيقبل
 فيه خبر الواحد فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل شهادة الأعرابي هلال مضوا وأما الثاني
 فيشترط فيه العدة والعدالة ونظيرة المنارعات وأما الثالث فيقبل فيه خبر الواحد كان
 ونظائر المعاملات وأما الرابع فيشترط فيه ما للعد أو العدالة عند الخيفة ونظيرة العزل
 البحث الثالث في الإجماع فصل إجماع هذه الأمة بعد ما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم في مروج
 حجة من العمل بما شرعوا كرامة هذه الأمة ثم الإجماع على أربعة أقسام إجماع الصحابة رضي الله
 عنهم على حكم الحادثة نصائهم إجماعهم مضر البعض سكوت الباقي غير الرد ثم إجماع من بعدهم
 فيقول السلف ثم الإجماع إجماع السلف أما الأول فهو منزلة آية من كتاب الله تعالى إجماع من بعدهم
 من الإجماع إجماع المتأخرين على أحد السلف بمنزلة الصحيح من الأحاديث المعتبرة في هذا الباب إجماع
 الراي والاجتهاد فلا يعتبر بقول العوام والمتكلم والمحدث الذي لا بصيرة له في أصول الفقه ثم بعد
 على نوعين مركب وغير مركب كما جتمع عليه كراي على حكم الحادثة مع وجود الاختلاف في العلة ومثاله
 على وجود الانتقاض عند القى منسأة أما عندنا فبناء على القى وأما عندنا فبناء على المسئلة
 من الإجماع لا يبقى حجة بعد ظهور الفساد أحد الخدين حتى لو ثبت أن القى غير ناقض فأو خيفة
 بالأنه ناقض فيه ولو ثبت أن المسئلة ناقض فالشافعي لا يقول بالانتقاض فيه لفساد العلة القى في
 الحكم والفساد يتوهم في الطرفين كحوازيكوا أو خيفة هم مضطربا مسئلة المسئلة في محلها ومسئلة
 والشافعي مضطربا في مسئلة القى محظوظا في مسئلة المسئلة فلا يرد هذا البناء وجود الإجماع على البناء

[illegible]

بہا الہ جامع صفحہ پانچ دلائل کوئی

[illegible]

[illegible]

قال فان لم يجد في السنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الجهد لاي جهره يرضى به رسول الله
صلى الله عليه وسلم وقال رسول الله الذي في رسول الله على طيبه ورضا روى امر قحطمة
الرسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ان كان شيخا كبيرا ادر كبح وهو لا يقربك على الراحة فخرجت
ان احج عنه قال عليه السلام اريد لو كان على ابنتك دين فقصيته اما كان تجزئ فقال صلى الله عليه وسلم
وزين الله اخي واخي رسول الله صلى الله عليه وسلم الحج في خواتم الشيخ الثاني باعتراف المالبة وأشار الى العلة
في اجازة وهي القضاء وهذا هو القياس وروى ابو الصديق وهو من اصحاب الشافعي في كتاب
يسير بطلق بن عمار قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم كابنه فقال يا رسول الله زني في مجلس وكذبت
فقال هذا هو الاصل منه وهذا هو القياس مثل ان يسقط عن زوج من اولادهم طاهر او ذاك
وروي قبل الدخول فاستحل ثم اتاه قال الجهد فيه يزني فان دنا من الحيوان فزنى لله وان كانت
ابن ام عبد فقال اي لها مهر امتل سائلا ولا تسخط فحصل شرط واحدة القياس
في مقابلة النص الثاني ان لا يتحقق تغيير حكم من أحكام النسخ الثالث ان يكون العمل
لا يتحقق معناه الرابع ان يقع التعليل بحكم شرعي لا موقوف على الخامس ان يكون الفرع
مقابلته النص فيما حكاه الحسن بن زياد من سنن عراقيه في الصلاة فقال انقضت
السنة لو قد حصنة في الصلاة لا ينقض به الوضوء مع ارتد المحصنة اعظم حناية
منسوخة بالحققة وهي دونية هذا قياس مقابلته النص هو حد الآخر الى بلد في عينه سوء وكذلك
الحرم في جميع الامكنة كان هذا قياسا بمقابله النص هو قوله عليه السلام لكل
ومن بالله اليوم الاخر انما فرق ثلثة ايام ولياليها الاومر بها او زوجها او دورا محرم

يصوم بعد القياس قضاء **فضل القياس** شرعى هو تشييعا في غير المصلى عليه مفقودا لذلك

[illegible]

٤٩

قوله إلى أيام آخر الزمان
 في الاختيار بين الصوم و
 الاطعام للمسلمين
 للصوم والاطعام
 في الفطر
 بين الفطر والاكمال
 في قوله تعالى
 في قوله تعالى
 في قوله تعالى
 في قوله تعالى

في المنصور عليه السلام اغايعرف كذا المعنى على الكتاب والسنة وبالاجماع وبالاجتهاد بالاستنباط فقال
 العلة بالكتاب كثره الطواف فانها جعلت علة لسقوط الحج الاستيناد في قوله لعل ليس عليكم ولا عليهم
 بعد طوافي عليكم بعضكم على بعض ثم اسقطه عن الله عليه السلام حج نجاسة سوا طواف هذه العلة
 عليه السلام لانه ليست بخرقة فانها من الطواف في عليكم الطواف فافقوا صاحبنا اما يسكن البيت كالفاء
 على طوافه بعله الطواف وكذلك قوله تعالى يد الله بكم اليسر ولا يبدلكم العسر الشرح ان الاطراف للمريض
 ليستيسر عليهم ليعملوا من حقيق ما يترجى في نظرهم من الاتيان بوظيفة الوقت اذا خيرا الى ان يتم آخره
 المضطرب قال ابو حنيفة المسافر اذا نوى في يوم مضطرب واجبا اخر ليقع عز وجب لانه لما ثبت له الرجوع فاجتمع الى
 نيله وهو الاطراف فلا يثبت له ذلك بما ترجع الى مصالح دينه وهو اخرج لنفسه عن هذه الوجوه مثال
 المعلق بالسنة وقوله عليه السلام ليس الرضوخ على من نام قائما او قاعدا او راكعا او ساجدا انما الرضوخ
 مضطربا فانه اذا نام مضطربا استرخت مفاصده جعل استرخاء المفاصد علة في فعل الحكم هذه العلة
 مستند او مستكمل الشيء لو ازيل عنه لسقط وكذلك تفعل الحكم هذه العلة في الدعاء والشكر وكذلك قوله
 يوصاؤا صلة وان قطر الدم على الحصى فانه يصعق البصر جعل انفجار الدم علة في فعل الحكم هذه العلة الى
 الحجا ومثال العلة المعلقة بالاجماع فيما قلنا الصغرة لولاية الاب في الصغير فيثبت الحكم في حق الصغير
 البلوغ عن عقله لروا لولاية الاب في حق الغلام فعلة الحكم في الحجة هذه العلة في حق الغلام
 لتمام في حق المستحاضة فيثبت الحكم في حقها لوجوب العلة ثم بعد ذلك نقول القياس على نوعين احدهما ان يكون المعد
 ثابت في الاصل والثاني ان يكون من جنس مثال الاتحاد النوع ما قلنا ان الصغير علة لولاية الاب في حق الغلام
 في اتحاد لوجوب العلة فيها وبه يثبت الحكم في الصغير وكذلك الطواف علة لسقوط نجاسة السوا

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

انما خلقناكم من طين طينة واحدة
 ثم جعلنا منكم فئتين
 فاعلم ان الله ذو فضل كبير
 انما خلقناكم من طين طينة واحدة
 ثم جعلنا منكم فئتين
 فاعلم ان الله ذو فضل كبير

[illegible][illegible]

هذا كان العمل بالزوج الاول بمنزلة العمل بغيره...
فصل الاسو المنوجه القيامية الممانعة والقول المنع والعلل والمنع والفرق والنقص

هذا كان العمل بالزوج الاول بمنزلة العمل بغيره...
فصل الاسو المنوجه القيامية الممانعة والقول المنع والعلل والمنع والفرق والنقص
والمعارضه اما الممانعة فهو ما يمنع من العمل بالزوج الثاني مع العمل بالزوج الاول...
تتضمن قوله الفطر قلنا لا نسلم وجوب الفطر بل عندنا لا يحرم من...
الذمة فلا يسقط بطلان النكاح كالدين قلنا لا نسلم بان قلنا الزكاة واجب...
فلا يسقط بالهلاك كالدين بعد المطالبة قلنا لا نسلم بان الاداء واجب...
بالاخلاق وهذا اقل من قبيل منع الحكم...
مسنون في الفصل بل طاعة الفعل في محل الفرض زيادة على المفروض كطاعة القيم والقرابة في باب...
غير الاطالة بل الفصل لا يفتقر الى التكرار لاستيعاب الفعل كالحل ويمثله نقول في باب الشيخ الاطالة مسنون...
وتلك يقال لتقاضي بيع الطعام شرط كالمنقود قلنا لا نسلم بان التقاضي شرط في باب النقول...
يقيمها كيد يكون بيع بالنسيئة غير المنقود لا يتعين الا بالتقاضي...
في الوصف علة ويبان ان معلوما غير ما علة المفضل ومثاله المرفق في باب الوضوء فلا يدخل...
لان العمل في العمل قلنا المرفق في العمل السافر ويدخل في العمل السافر...
صوم فرض فاجب بعد والتعيين...
من جهة الشرع ولتن قال صوم مضى لا يحوز زيدا والتعيين من العبد...
التعيين الا ان التعيين لم يثبت من جهة الشرع في القضاء...
من جهة الشرع فلا يشترط تعيين العبد اما القلب فتوكل احد ما يجعل له العمل علة للحكم

هذا كان العمل بالزوج الاول بمنزلة العمل بغيره...
فصل الاسو المنوجه القيامية الممانعة والقول المنع والعلل والمنع والفرق والنقص

هذا كان العمل بالزوج الاول بمنزلة العمل بغيره...
فصل الاسو المنوجه القيامية الممانعة والقول المنع والعلل والمنع والفرق والنقص

هذا كان العمل بالزوج الاول بمنزلة العمل بغيره...
فصل الاسو المنوجه القيامية الممانعة والقول المنع والعلل والمنع والفرق والنقص
والمعارضه اما الممانعة فهو ما يمنع من العمل بالزوج الثاني مع العمل بالزوج الاول...
تتضمن قوله الفطر قلنا لا نسلم وجوب الفطر بل عندنا لا يحرم من...
الذمة فلا يسقط بطلان النكاح كالدين قلنا لا نسلم بان قلنا الزكاة واجب...
فلا يسقط بالهلاك كالدين بعد المطالبة قلنا لا نسلم بان الاداء واجب...
بالاخلاق وهذا اقل من قبيل منع الحكم...
مسنون في الفصل بل طاعة الفعل في محل الفرض زيادة على المفروض كطاعة القيم والقرابة في باب...
غير الاطالة بل الفصل لا يفتقر الى التكرار لاستيعاب الفعل كالحل ويمثله نقول في باب الشيخ الاطالة مسنون...
وتلك يقال لتقاضي بيع الطعام شرط كالمنقود قلنا لا نسلم بان التقاضي شرط في باب النقول...
يقيمها كيد يكون بيع بالنسيئة غير المنقود لا يتعين الا بالتقاضي...
في الوصف علة ويبان ان معلوما غير ما علة المفضل ومثاله المرفق في باب الوضوء فلا يدخل...
لان العمل في العمل قلنا المرفق في العمل السافر ويدخل في العمل السافر...
صوم فرض فاجب بعد والتعيين...
من جهة الشرع ولتن قال صوم مضى لا يحوز زيدا والتعيين من العبد...
التعيين الا ان التعيين لم يثبت من جهة الشرع في القضاء...
من جهة الشرع فلا يشترط تعيين العبد اما القلب فتوكل احد ما يجعل له العمل علة للحكم

[illegible]

الحديث ويدار الانتقاض على كمال النعم وكذلك الحقايق الصالحة لما اقيمت مقام الوحي سقط اعتبار
الاشياء في نفعها او ضررها في حق الله تعالى والاشياء في حق الله تعالى هي التي لا تتغير ولا تتبدل
فحق الحقيقة هو في دار الحكمة على صحة الحقائق في حق كمال المهر لزوم العدة وكذلك السطر لما اقيم مقام المشقة

الرخصة سقط اعتبار حقيقة المشقة وبدل الحكم على نفس السفر حتى ازال السلطان لو طاف في اطراف
 مملكته
 اعتمد هذا السفر كانه الرخصة في الاطوار والقصر فليس غير السبب مجازا كاليمين بسبب
 مملكته
 اعتمد هذا السفر كانه الرخصة في الاطوار والقصر فليس غير السبب مجازا كاليمين بسبب

للكفارة وانما ليست بسبب الحقيقة فان السبب لاننا في وجه المسبب واليمين في

فان الكفارة انما تجوز بالحنث وبنيته الى الامين وكذلك تعلقت الحكم بالشرط كالطلاق والعتاق

يعني سبباً وان ليس سبباً في الحقيقة لان الحكم انما يثبت عند الشرط والتعلق بذاتى لوجود الشرط

ولا يكون سبباً مع وجود التنافي بينهما **فصل** الأحكام الشرعية يتعلق بأسبابها و

ذلك لان الجوب غيب عنا فلا بد من علامة يعرف العبد بها جوب الحكم وهذا الاعتبار

اشهيف الاحكام الى الاسباب فشيء وجوب الصلوة الوقت دليل ان الخطأ زاد الصلوة

لا يتوجه قبل حصول الوقت وانما يتوجه بعد حصول الوقت والخطا من ذلك

مَوْفٍ الْمَرْسِدِ الْوَجْهِ زَاكِيَةً لِّمَا أَتَى بِهِ وَأَنْتَ الْبَكْرُ حَذْفُهُ

وَمَعْرِفَ الْعَبِيدِ سَبِيحًا قَبْلَهُ لَقَوْلِهِ إِذْ مَنَاسِبُ أَوْ تَقَفَ الْمُنْكَرُ فَذَرَهُ مَوْجِدًا يَعْرِفُ

لعبده ههنا الادخل الوقت فبين ان الوحي نثيت بدخول الوقت لان الوحي نثيت
وامر ان يفتقر الى العبد والحقائق
لا يلاحظ ان العبد هو العبد

من لا يتناول له الخطأ بك المنام والمعنى عليه فلا وجب قبل الوقت فمحل تأييد دخول الوقت

و هذا ظاهر ان الجزء الاول سبب للحديث ثم بعد ذلك طريقان احدهما نقل السبعة

الحج الاول الى الثاني ثم الثالث والرابع ان ينتهي الى اخر الوقت فيقول الحمد ويصلي حارة

ذلك الحزب ولعبت صفة ذلك الحزب وسائر اعداء اهل البيت اذ كان صبا واولاد

الاجراء يعتبر صفة ذلك الجرح وبين اعتبار حال المقتبض له لو كان صبياً في اول

والاولى ان جعل سببا
بلا من حرم المقصود
بما هو الوجه بان
الانظار وان لم
يكن

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱
 ۴۸۲

[illegible][illegible]

الويلد المانع الابقه آسقم مانع منع نفقار العلة ومانع يمنع تمامها ومانع يمنع ابتداء الحكم ومانع
دوانظير الأول اربع الحرة والميتة والدم قاعدم المحلية فيمنع نفقار التصرف علة كإفاداة الحكم وعلى هذا سائر
عندنا فان المعلق يمنع منع نفقار التصرف علة قبل وجوب الشرط على ذلك كإفاداة هذا الجلف لا يطلو امر الله

منه
شرط العقد فمثل الثالث التبع لغيره وبقاء الوقت في حجب لغز في مثال الرابع خيار البلوغ والفق
الروية وعدم الكفاءة والافعال في باب الحجب على هذا الأصل هذا على اعتبار جود العلة الشرعية
على قول لا يقول الحجب تخصيص العلة فالمانع عند ثلثة اقسام مانع يمنع ابتداء العلة ومانع يمنع

الحكم جعله التنازع عالم العله وعلى هذا الاصل يدور الكلام بين الفريقين فصل الموضع

يعمل روحاني في الحقيقة متى قدره الله تعالى فيصنف في خمس اقسام اولها من يتبعه في الدنيا والآخرة
العبادة لا اعتقاد والآخر هو السقيط بعد ما يصفى اعلم العبد الاختصاصه فقاها من الجنة وهو

فَوَجَّهَ إِلَيْهِ الْأَمْرَ خِزْيَانًا خَالِدًا
فَوَجَّهَ إِلَيْهِ الْأَمْرَ خِزْيَانًا خَالِدًا

والسنة عبارة عن طريقة المسئلة المرسلة في باب الثاني من كتاب صراط مستقيم

بأخيها ويسمى الأمة بقرىة الآن ينزلها بعدد العمل عبداً إلى رابع العنمة يسمى قزاقاً

مجلس

فقد توفي بشارع عبادة صاحب الزيادة على الفرائض والاحتجاب والسنن عام من قول قاضي نفاذ أو جنت من بها الاستفصاة ١٢

ما هو المقصود من الجهاد بحكمة ان يثبت المرن على فعله لا يفتقر بتركه والفعل التطوع نظير فصل
الغزوة هو المقصود كانه غاية الكفاية وهذا قلنا ان العزم على الوطى عود في باب النظر لا ينكسر في حجة
يعتبر وجود العدة وهذا القول اعظم يكون حافوا في الشرع عباءة الرضا من الاحكام ابتداء
لانها في غاية الكفاية وكفاية سببها وهو كون الامر مفترض البطاعة بحكم انه لهذا وخر عبادة اقسام
ما ذكرنا من الفرض الواجب اما الرخصة فعباءة اليسر والسهولة وفي الشرع ضل الامر من غير واسطة
المكلف في انواعها مختلفة لاختلاف اسبابها وهي اعداء العباد والعاقبة تؤول الى نوع واحد هو خسارة
بقاها بغيره العفو في الحكمة وفي ذلك نرى اجراء كل الكفر على السامع اطمينة القلب عند الاكراه
عليه السلام وانكرا مال المسلم وقتل النفس ظلما وحكمة لو صبر حتى قتل يكون ما جازي لا يمنع من الحرم
لاني الشارع والوعظ الثابت بصفة الفعل بان يصار بمثل في حقيقة قال الله تعالى اضطر في ذلك
لا يملك على اكل الميتة وشرب الحرام حكمه انه لو امتنع عن تناول حقه قتل يكره انما بامتناعه عن المباح في حال اضطراره
بلا دليل انواع منها الا لا بد من العلم عدم الحكم مثاله التي غيرنا قضا لا يخرج
لاح لا يعق على الاح لانه لا ولا ذنبه ما سئل عن محمد بن الحنفية قال لا لان
رفع العلم قال السائل وجه ان علي بن ابي طالب لا يكره ان لا يبيع عنه العلم فصلا التمسك بعدم العلة عدم
بمنزلة ما يقال لم يمت فلا بد له من سقوط من السطح الا اذا كانت عليه الحكم فخصه في معنى ذلك
الحكم فيستدل بانساق عدم الحكم مثاله ما روي عن محمد بن قال لا المعضون لانه ليس بمعضون لانه ليس
ولا فصلا على السطح مشروطة شروا القضا اذ ارجو لان ليس يقال ذلك لا رافضيا لاضمان
لفعل لا من اوج القضا كذلك الله سلك باستصحابها حال تمسك بعدم وجود الثبوت لا يوجب

[illegible]

[illegible][illegible]

وكذلك إذا ابتدأته مع البلوغ استحاض

والاستحاضة فلو حكمتا بارتفاع الحيض

ان لبعض الناس على العشرة من الدليل على

الغير بلا دليل لم يثبت له الإسمية

العنبر كان الاثر لم يرح به وهو القدر

المقتل بأخمس في العنبر ولهذا

فقال له كاسيت فقال فما بال

خاتم الطبع لہ الحمد کہ نسخہ مکرر خط مسمیٰ باصول الشاستی جمیع میں چاہیے پائیے

یوسف رضا علیہ السلام ہماری شہادت کے حقیقہ مولانا موصوفہ کا غنہ و مودتہ بانی صاحب

تاجر تک مہ عا یہ سنا طبع کثرت پر جو بہ ان احمدیہ

زنگ طبع گرفته بود و در صد و بیست و یکم رسید اندک پیش از این طبع است

الطالع افع شایده مجلس تمام شیخ احمد بخش حدیثی

82

[illegible]

